الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البليدة 2
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

العنوان: سبل تفعيل وتطوير أدوات تمويل التنمية في الجزائر في ظل التحديات والظروف الاقتصادية المعاصرة

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود مالية وبنوك

إعداد الطالب : لباز الأمين

إشراف الدكتور: رزيق كمال

نوقشت يوم : 2016/01/31

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البليدة 2
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

العنوان: سبل تفعيل وتطوير أدوات تمويل التنمية في الجزائر في ظل التحديات والظروف الاقتصادية المعاصرة

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود مالية وبنوك

إعداد الطالب:

لباز الأمين

أمام اللجنة المشكلة من :

أ.د.دراوسي مسعود	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 2	رئيسا
أ.د.رزيق كمال	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 2	مشرفا ومقررا
أ.د.خضراوي ساسية	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 2	عضوا مناقشا
د.سعداوي موسى	أستاذ محاضر " أ "	جامعة المدية	عضوا مناقشا
د.ضيف أحمد	أستاذ محاضر " أ "	جامعة الجلفة	عضوا مناقشا
د.رمضاني العلاء	أستاذ محاضر " أ "	جامعة الأغواط	عضوا مناقشا

السنة الجامعية :2016/2015

الملخص باللغة العربية :

يعتبر رأس المال الركيزة الأساسية لكل نهضةاقتصادية من خلال ما يلعبه من دور في دعم عملية الإنتاج باختلاف أنواعها وأشكالها، وكما يكتسي التمويل أهمية من الجانب الجزئي في تمويل المؤسسة يلعب دورا أهم في تمويل الاقتصادات التي تلتزم اتجاه شعوبها بجملة من الالتزامات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي من شأنها أن تضمن المعيشة الكريمة للمواطنين و الحفاظ عليها عبر الزمن .

فالحكومات تسعى جاهدة إلى رفع متوسط الدخل الفردي الحقيقي للمواطن من خلال إحداث تحسينات و تغييرات دورية على ملامح النشاط الاقتصادي بإتباع مناهج و سياسات محددة تتوافق مع التوجه الاديولوجي لها وكذا الظروف والتحديات التي تواجه هذا الاقتصاد، فنجد أن الدول كثيرا ما تغير في خططها التنموية عبر الزمن مراعية في ذلك خصوصيات الفترة والموقع.

والجزائر كباقي دول العالم تبنت عدة سياسات تنموية على مدار الثلاثة وخمسون سنة الأخيرة كانت تأخذ ملامح الفترة والإيديولوجية السائدة ،في حين اعترضت مسيرتها التنموية مجموعة من المشاكل والعراقيل حالت دون تطوير اقتصادها لعل التبعية للمحروقات في تمويل التنمية كان أكبرها ،حيث اعتمدت الجزائر و بنسبة كبيرة جدا على تمويل ميزانيتها العامة على الجباية البترولية في حين تبقى بقية مصادر تمويل التنمية معطلة ما أورثها فشلا وضعفا في الفعالية نتيجة قلة الاهتمام بها.

لقد سعت الجزائر خلال العشريتين الأخيرتين إلى إحداث تنمية اقتصادية حقيقية استهدفت فيها البنية التحتية وتطوير مجالات حياة الأفراد ،الشيء الذي لم يتحقق كما كان مسطر له لعدة أسباب كان أهمها فشل بقية عناصر النظام المالي – من غير الميزانية– في تمويل الاقتصاد بالطريقة والكمية المناسبين.

ورغم الإصلاحات التي مست عناصر النظام المالي الجزائري لم يستطع هذا الأخير مواكبة التسارع في إطلاق المشاريع التنموية من خلال ضعف بنيته التحتية وتراكم سلبيات الإصلاحات التي خضع لها بالإضافة إلى مشكل الثقة بينه وبين الجمهور الذي يتزايد يوما بعد يوم والذي يعود أساسا إلى المعتقدات والإيديولوجيات السائدة في الدولة ،ما استوجب إعادة النظر في أدوات تمويل التنمية المعتمدة من خلال تفعيل وتطويل الفكر التنموي السائد،وتفعيل وتطوير كلا من النظام الموازني والنظام المصرفي وبورصة القيم المنقولة،وذلك على مستويين ،يعتبر المستوى التنظيمي أولهما والمستوى التقني المتعلق بالأدوات ثانيهما .

الكلمات المفتاحية: التنمية ،التمويل، الإصلاح ، تفعيل أدوات تمويل التنمية ، تطوير أدوات تمويل التنمية ، النظام المالي ،النظام الموازني، النظام المصرفي، بورصة القيم المنقولة

Abstract

Capital is the pillar of all economic renaissance; It plays a crucial part in the supporting of the production process with its types and forms. Considering funding as an important partial aspect of the institution financing, it plays the most important role in financing the economies that are committed to their people through economic, social and cultural commitments that will ensure decent living for citizens and preserved it across time.

Governments are striving to raise the average of Real Personal Income of the citizen through improvements and periodic changes to the features of economic activity following the methods and specific policies harmonious with its ideological trend .As well as the conditions and challenges facing this economy, we find that countries often change in their development plans throughout time taking into consideration the particularity of time and space.

Like other countries, Algeria has adopted many development policies over the last fifty three years she was taking the features of the period and the dominant ideology. Algeria Development trajectory has faced set of problems and obstacles which impede the movement or progress of its economy. The oil depending in financing development was the prominent obstacle, where Algeria depends with a large percentage for the budget financing on Petroleum Revenue Tax, while the rest of the sources of financing for development remains Off handed ;so that down by the failure and weakness in efficiency as a result of lack of interest.

Algeria had endeavored during the last two decades to establish a real economic development in targeting infrastructure and the development of individuals aspects of the lives, something that did not concretized as it was planned for several reasons, the most important was the failure of the rest of the financial elements –except the budget- in the financing of the economy by the appropriate the way and quantity.

Despite the reforms that touched Algerian financial system elements, this latter could not keep up with the acceleration in development projects noting the weakness of its infrastructure, and the accumulation of negative aspects of the reforms that have been undergone. In addition to the problem of trust between the system and public that increasing day by day, which came back mainly to the beliefs and ideologies prevailing in the State , what necessitated the revision of the financing of the approved development tools through the activation and progress of the dominant development thinking, and activate and develop both budget system and the banking system and stock exchange on two levels, the system and the technical level